

المرجعية القرآنية لفلسفة التاريخ -سُنَّتَا الاستبدال والاستخلاف في المنهج العرفاني-

الأستاذ محمود حيدر⁽¹⁾

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في فلسفة التاريخ عند العرفاء التي تتغيا الهداية بالقرآن الحكيم؛ سعياً إلى تأصيل رؤية معرفية للإحياء الحضاري. ولتظهير هذه الغاية، وجدنا أن نتناول مفهوم «العالمين» القرآني بالدراسة؛ لما له من منزلة محورية في الخطاب الإلهي. وسيوضح لنا من معاينة ما هو مقصود من كلمة «العالمين»، أنها تختزن من الدلالات والأبعاد الغيبية والشهودية ما يعرب عن الغاية من إبداع عالم الخلق. ومن أجل ذلك سنرى كيف افتتح الحق بيانه في سورة الحمد من كتابه العزيز بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾، ثم في مخاطبته نبيه الخاتم ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾. ففي الآية الأولى نقرأ بيان التوحيد، وفي الثانية بيان النبوة. وفي البيانيين ربط وطيد بعالمي الخلق والأمر حيث الإنسان المكرم، هو المستخلف والوارث، وهو ضمير المخاطب المباشر في كلام الخالق.

(1) مفكر وباحث في الفلسفة والإلهيات، من لبنان.

(2) سورة الفاتحة، الآية 2.

(3) سورة الأنبياء، الآية 107.

إنَّ المرجعيةَ القرآنيَّةَ نبأت في هذا المجال عن جدليَّةِ الوصلِ والفصلِ بين الوحدة والكثرة، وتالياً بين الواحد والكثير، وهو ما تشير إليه الآيتان التاليتان المتصلتان بالاستخلاف.

في الإشارة إلى الخليفة المفرد يقول -تعالى- في الآية الأولى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽¹⁾ وفي الآية الثانية يقول جلُّ شأنه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾.

ولئن كانت الآية الأولى تؤسِّس للمستخلف الأول (آدم) بما هو الإنسان الكامل، وخليفة الله في الأرض، فالآية الثانية تؤسِّس بدورها للأكمليين؛ من الأنبياء والأوصياء والصديقين والأختام من الأولياء المكلفين بحفظ الأمانة الإلهية إلى قيام يوم الدين. والآيتان متكاملتان وتفسِّر الواحدة نظيرتها. فالخليفة الواحد المفرد لا ينفي سائر المستخلفين. فالخلفاء أمرهم واحد ومهمتهم واحدة، وهي تظهير وجه الله في الخلق بطاعة أمره، وليكونوا أولياء له -تعالى- في تدبير أحوال العباد.

كلمات مفتاحية:

الاستبدال، الاستخلاف، الرشد الحضاري، التناسب، مملكة الضرورة والثبات، فلسفة الوعد الإلهي، قانون التعرُّف، الخليفة الواحد، الخلائف الكثر.

أولاً: المنهجية القرآنية ومقتضيات التدبير السياسي:

يرى العرفاء استناداً إلى مرجعيتهم القرآنية أنَّ كلَّ سائر في العملية الإحيائية، أنى كانت رتبته وعلمه ومعارفه وسعته، فإنَّ له من التكليف نصيباً: ﴿فَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽³⁾؛ ما يعني أنَّ ما يسري على العارف

(1) سورة البقرة، الآية 30.

(2) سورة فاطر، الآية 39.

(3) سورة البقرة، الآية 286.

الكامل يسري على الجميع من التابعين؛ كل بحسب قدره ومقامه. فكل مدرك بالعقل لما تفترضه عليه الآيات البينات، ومكلف يستطيع تمييز الأحكام ومقتدر على إنزالها في مواضعها. ومتى حلَّ هذا المكلف العاقل في معترك التجربة، سيجد نفسه أمام مقتضيين أساسيين وجب عليه الأخذ بهما؛ وهما: **الأول:** أن يعلم المكلف أن الحق يخاطبه في كل شيء، وأن هذه المخاطبة مستمرة باستمرار حياته، وأن معاني هذا الخطاب ومعارفه، مودعة في نفس المكلف وفي الأكوان من حوله، وأن هذه الأكوان ما قامت ولا استقامت إلا بهذه المعاني الإلهية التي على المكلف واجب طلبها، والتعرّف عليها، والتقرّب بها إلى حضرة الله.

الثاني: أن يعلم المكلف أن الله يراه رؤية لا تنقطع، وأن هذه الرؤية، إن جاءت بالرضا عن أفعاله سعد سعادة لا يشقى بعدها، وإن جاءت بالسخط، شقي شقاوة لا يسعد بعدها، وبذلك فهو مطالب بأن يراقب نفسه، ويراقب الله في أفعاله كلها.

وتبعاً لهذين المقتضيين، تتفرّع ثلاثة خطوط تتصل بالاختبار الحي الذي يمارسه المكلف في سياق مجاهداته؛ وهي: الاشتغال بالله، والتعامل مع الغير، والتفاعل مع الأشياء. وتفصيل ذلك على الوجه التالي:

أ - أن المكلف يدرك أنه مخلوق للاشتغال بالله، وأن الاشتغال بغيره ينبغي أن يذكره بالله دائماً وأبداً، فما يعقل المكلف شيئاً إلا ويجعله هذا الشيء يعقل أمر ربّه فيه.

ب - أن المكلف يأتي أعمالاً لصالحه يبنها على اعتقاداته، ويكون مقراً للغير- ولو اختلف معه في الرأي أو كان معه على اختصاص - بحق الإتيان بمثل هذه الأعمال لصالحه. وفي الكتاب الحكيم ما يؤيد الحث على هذا الإقرار: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾.

ج - أن المكلف يتَّجه إلى الموجودات من حوله قصد إرضاء حاجاته المشروعة وحفظ حياته المادّية، فيفعل فيها ويتصرّف بها؛ بحسب هذه الأهداف، كما تفعل فيه هذه الموجودات هي الأخرى، وتؤثر فيه؛ بما يوافق هذه الأهداف أو يعارضها، فتقوم بينهما علاقات الأخذ والعطاء والتأثر والتأثير⁽¹⁾.

ثانيًا: الرشاد الحضاري والإمام المبين:

فضلاً عن كون العامل بالأركان والمقتضيات يستمدّ صفاته وأفعاله من الآيات البيّنات، فإنّه يبقى محتاجاً إلى تفسير مقاصدها، واستيضاح طبقاتها المعرفيّة من إمام مبين وشارح أمين. ولما كانت المخاطبة الإلهيّة للعالمين جرت عبر الوحي المتنزّل على قلب النبي ﷺ، خلال حقبة زمنيّة دامت ثلاثة وعشرين عاماً، فهذه المخاطبة، وبحكم قانون الاعتناء الإلهيّ بزمان الإنسان، سوف تستمرّ وتتواصل من بعد ذلك عن طريق الأوصياء من سلسلة الحقيقة المحمديّة؛ ومنهم إلى العلماء والتابعين، على مدار الأزمنة المتعاقبة.

ولقد قدّم أئمة أهل البيت عليهم السلام البيان الأظهر للآيات فعلموها الناس، وكانوا لهم في العلم المقرون بالعمل أسوة وقدوة. وسنرى أن أسمى الصفات التي ينبغي للناس الاتّصاف بها لإنجاز البديل الحضاريّ، هي صفة العبوديّة الحقّة. وهي الصفة الأتمّ لتحقيق عبادة اليقين الكامل، حيث يصل العابد بعبوديته الحقّة إلى مقام التصديق التام، وهو مقام الحمد لذات الله، حيث الحمد مقصور على الله؛ لأنّه الله. وهو غير مرتبط بعطاياه ومنحه ورزقه، ووعده الموحّدين بالنعيم الأبديّ. وإنّما لأنّه الحقّ الأحد الصمد.

(1) انظر: عبد الرحمن، طه: العمل الدينيّ وتجديد العقل، بيروت، المركز الثقافي العربيّ، 1997م، ص128.

فالحمد عند المتّصف بالعبوديّة الحقّة هو عين العلم بالله؛ ذلك يعني أنّ الحمد لا يدرك إلا بتعرّف الحامد على المحمود حقّ المعرفة. وتلك المرتبة من التعرّف لا يفلح فيها؛ إلا متى اتّصف بالعبوديّة الحقّة؛ بصفتها مقامًا أعلى في معراج التعبّد. إذ بهذا الالتقاء يتدبّر السير في حركة الأحياء المستأنف لحضارة العالمين، تأسيسًا على الارتباط الموثوق بين الحامد والمحمود. وحتى يُعرف الحقّ بذاته حقّ المعرفة على قاعدة، «بك عرفتك»، ينبغي النظر في عبوديّة العابد العارف من خلال الاعتناء بالخلق. وما ذاك إلا لتصير المعرفة بالله معرفة بمخلوقاته بالتبعية، حيث لا انفصال في هذا الحين بين حقّ الله وحقّ الإنسان. وما ذاك إلا لأنّ حقيقة العبوديّة هي معرفته لذاته في تبعيتها. والتبعية عمومًا عبارة عن الارتباط بشيء في أمر لا يتمّ حصوله إلا بهذا الشيء. وفي مقام التبعية للحقّ الأعلى، هي أنّ يرتبط التابع بشيء تحصل له به فائدة أكبر من تعيّن وجوده وتحقّق سلوكه. فتكون العبوديّة الحقّة في هذه الحال، معرفة الارتباط الذي يحصل به التعيّن الوجودي والتحقّق السلوكي. ويصطلح أهل المعرفة على تسمية هذا الارتباط باسم «التبعية الأصلية»⁽¹⁾.

وتأسيسًا على هذه المنزلة من «عبوديّة الحمد لذات الله»، ينفسح للتابع مجال السفر إلى عالم الناس. ومن فضاء الحمد بالذات سوف يتاح له أن يمضي إلى تجاوز معضلة التدافع السليبيذ الإيذائي بين الإنسان والإنسان. وهو الحلّ الذي يتبيّن في الآيات البيّنات على قاعدة التعرّف الخلاق بين منوّعات الكثرة البشريّة واختلافها: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽²⁾.

(1) مطهري، مرتضى: العدل الإلهي، ترجمة عبد المنعم الخاقاني، بيروت، دار الهادي، 1997م، ص 82.

(2) سورة الحجرات، الآية 13.

وفي المتضمن من الآية ربط ذاتي بين نشأة الخلق وقانون التعرّف، ثمّ تنتهي إلى ربطهما بالتكريم والتقوى. وكلّ ذلك على أساس أنّ التعرّف المؤسّس على العدل واللطف والدفع بالأحسن هو السبيل المفتوح على القرب من الحقّ الأعلى. عندها سيكون لمسار التعرّف أن يترسّخ في أرض العالمين عبر حركة تسري في جوهر العلاقة التي لا تنفصم بين الحقّ والخلق. أمّا ميدان هذا السريان فهو في الحيز الذي يشهد فيه الحقّ على حركة العالم وأفعال العالمين. وهو ما اصطُح عليه بعالم الشهادة. ولذا فإنّ على القائم بمهمّة الجهاد الأعظم أن يدلّ ويبيّن ويعلم ويقيم الوزن بالقسط بين الناس؛ تبعاً لتقريرات المخطّط الإلهي في التاريخ البشريّ.

وذلك أمر داخل في الحضور المدرك للذين اختارهم الحقّ لإعادة إعمار الحضارة البشريّة بعد فسادها. أولئك الذين عرفوا الحقّ بالفيض القرآنيّ على أفئدتهم، حيال ما يتّصل بمصير الأمة الوسط ومصير الإنسانيّة على الجملة. فإنّهم بهذه المعرفة أدركوا حضور الحقّ في الخلق، حتّى صارت مخاطباتهم ومواقفهم علمًا راسخًا متسلسلاً من القول الثابت. ومع هذا البعد المتعالي لا تعود المعرفة بحقوق الإنسان عند المخلص أمرًا محصلاً بالاكْتساب؛ بقدر ما هي فائض ربّانيّ ودفع إلهي. فحقّ الانسان غير منقطع عن حقّ الله. والإحالة إلى الحقّ الأوّل، يجعل حقّ الإنسان مرتبة من مراتب الحقّ تعالى، بحيث يغدو كلّ حقّ في عالم الكثرة البشريّة موصولاً بعالم الأحديّة. فلو أقمنا ما مرّ معنا في سياق الرشاد الحضاريّ لوجدنا كيف تكشف الرؤية المتبصّرة عن العروة الوثقى بين حقّ الله وحقوق الناس. ولكن مع التأكيد على أنّ صلات الوصل، بناءً على هذه الرؤية، تتأتّى من قيوميّة الله على الوجود، لا على محوريّة الإنسان المحض التي بنى عليها العقل غير الوحيانيّ منظومته الفلسفيّة ورؤيته إلى العالم.

ثالثاً: مهمّة العارف إصلاح عالم الكثرة:

منتهى معراج المكلف إصلاح عالم الكثرة، هو العودة إلى المبدأ. وما دام كل أمر متعلّق بتوحيده تعالى، فلا مناص من الرجوع في كل شأن يتعلّق بتدبير الاجتماع الإنساني؛ وهو ما بيّنه الموحّدون في قولهم: «إنّ النهايات هي الرجوع إلى البدايات». وهذا القول يترجم أصل الميل والعشق لكلّ مخلوق للرجوع إلى أصله ومبدئه. وبعبارة أخرى هو أصل عودة كلّ غريب إلى وطنه. وعند الأولياء إنّ هذا الميل إلى المبدأ يشمل كلّ ذرّات الوجود؛ ومنها الإنسان، ومهمّة التكليف الإلهيّ تظهير هذا الاعتقاد من خلال الإرادة والعزم على أداء المهمّة. والإرادة عند الأولياء تعدّ أوّل منازل السير إلى الله عبر إصلاح شؤون الخلق. ذلك ما ألقناه في نهج المعصوم⁽¹⁾، فلم يفصل بين عبادة الحمد والتنزيه لله الواحد الأحد الصمد، وبين فعلية العبادة في الاجتماع الإنساني، حيث تتمظهر أسماء الله وصفاته وأفعاله وشواهد موازين في أعمال الناس وتجاربهم.

لقد أراد المعصوم ببيانه القرآنيّ أن ينشئ عقداً رحمانياً ينظّم صلات الوصل بين الناس؛ لتبدأ من هناك نهاية تاريخ الانزياح عن صراط الوحي. وذلك لا يعني أنّ عقداً كهذا سوف ينهي التغيّر والاختصاص والعداوة. وقد صنّف أمير المؤمنين عليه السلام أعداء الدولة الإسلاميّة إلى ثلاثة أصناف؛ هم: الناكثون، والقاسطون، والمارقون. والناكثون هم أصحاب الجمل، والقاسطون أصحاب صفين، وأمّا المارقون فهم أصحاب النهراون من الخوارج. وفي خطبته الشقشقية؛ ما يفصح عن استمرار سنّة التدافع والاحتدام في الطور الأوّل للمجتمع الإسلاميّ، يقول الإمام عليه السلام: «فلما نهضتُ بالأمر نكثت طائفةٌ، ومرقت أخرى، وقسط آخرون». وأمّا صفات هذه الطوائف، فقد توزّعت بين الجشع، وحبّ المال، والسعي إلى السلطة والنفاق، فضلاً عن

(1) المعصوم هو (المفرد بصيغة الجمع) وهو كامل السلسلة المباركة للحقيقة المحمدية، حيث إمام المتّقين الأوّل علي بن أبي طالب عليه السلام وخاتمها الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر عليه السلام.

الخوارج الذين امتازوا بالتكفير والعنف وإثارة الفتنة.
هذا التصنيف المثلث الأضلاع الذي وضعه الإمام فيه تبيان لأحوال الأمة، ولم يكن خارجاً عن تبصُّره الربَّانيِّ في ما ستكون عليه تلك الأحوال من بعده. ولذلك أثر بيان مقاصد الوحي، ومعاني مكارم الأخلاق على الاحتفاظ بسلطان الحكم، اللهمَّ إلا ما افترضته الفتنة من أمرٍ بمعروف ونهي عن منكر. ومردِّ هذا إلى إدراك الإمام عليه السلام أنَّ عالم الكثرة هو بطبعه عالم حركة وتغيُّر وتبدُّل، وأن مقتضى مثل عالم كهذا، يكتظُّ بأثار الجاهليَّة، التناسب بين حدِّ السيف ورحمانيَّة العقل. فالعدو في لحظة ما يمكن أن يتحوَّل إلى وليِّ حميم، ولذلك لا مناص من إقامة هذا التناسب؛ كما هو مقررُّ في آية الأمر الإلهيِّ بالدفع: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾.

هاتان الآيتان تظهران في قول الإمام عليه السلام على نحو جليٍّ: «صافح عدوك وإن كره، فإنه ممَّا أمر الله في عبادته»، وقوله: «ما يكافأ عدوك بشيء أشدَّ عليه من أن تطبع أمر الله فيه».

وفي هذين المأثورين ما يفصح عن الامتداد الرحمانيِّ، الذي يبدأ من الأنا العارفة بالحمد لله، إلى النظر؛ وإن كان لك عدواً؛ وذلك ما يقيمه الحكماء والعرفاء في أعلى مراتب الارتباط بالحقِّ الأوَّل تعالى. إذ على قاعدة الحبِّ في الله والكره في الله يستوي الموحِّد على الصراط. ومثلما يسري مفهوم النظر على الفرد والمجموعات، فإنَّ للمفهوم سريانه في فضاء الحضارات والأديان. وما في القرآن الكريم من البيِّنات بصدد الاختلاف والتنوع وتكثُّر طرق معرفة الحقِّ من خلال الأديان ورسالات الوحي؛ ما يفضي إلى بيان سلسلة الوجود الواحد؛ وصولاً إلى المصدر الأوَّل والحقِّ الأوَّل. وذلك ما يجعل مبدأ التناظر ضرباً من الكثرة

(1) سورة فضلت، الآيتان 34-35.

في عين الوحدة، بحيث يغدو التكثرُ طوراً في الحقيقة الواحدة للأصل
الإنساني، فالاختلاف في الألوان والأعراق والألسن والثقافات والأديان هي
من آيات الله وسنة من سنن الخلق⁽¹⁾.

رابعاً: قاعدة الربط بين الوحي والواقع:

إن التأسيس القرآني لفقهِ التاريخ بين في الآيات لا لبس فيه. وهو
تأسيس مبني على ركنين أصليين لا ينفكان أبداً: ركن الوحي، وركن الواقع.
وما كنا لتنعياً الإشارة إلى هذين الركنين الأصليين في القرآن، لولا أن
المنزل سبحانه سيظهر لنا حكمته البالغة في إتقان صنع العالم، وترتيب
حركة الزمان والمكان أصلاً من أصول التكوين، مع ما للإنسان فيها من
منازل ومقامات التكريم والاستخلاف.

فلو كان لنا أن نتأول الاعتناء الإلهي بأزمة البشرية، لوجدناه سارياً
في القرآن كله، ولتناهت إلينا حقانية الارتباط الوطيد بين السنن الإلهية
وحركة التاريخ.

وتجلي الرابطة بين الوحي والواقع في رحلة التعرف على الغاية من
سنة التكليف. فسجد في أحكام هذه السنة وقوانينها ضرباً من متاخمة
إلهية لا تبرح زمن الإنسان. وهو ما يمكن الاصطلاح عليه بالعناية الرحيمية
للعالم الآدمي، بعد العناية الرحمانية لعالم الأشياء.

لقد وصف الله -تعالى- نفسه في القرآن الكريم بصفتين متلازمتين
(الرحمن، الرحيم)؛ وهما لفظتان مشتقتان من الرحمة، وأما التمايز
بينهما: فإن الرحمة الرحمانية عامة وشاملة لكل الموجودات. وأما الرحمة
الرحيمية؛ فإنما هي أطاف وعنايات خاصة يستحقها المكلف جزاء ما
أحسن من أعمال. ولكنها لطف خاص، يعمل وفق قوانين خاصة معينة،

(1) انظر: الكاتب نفسه: جدلية الأنا والآخر والله في نهج البلاغة، بحث مقدم في مؤتمر طرق الإيمان:
التصوف وفقه التحرر المنعقد في مدينة قسنطينة في الجزائر، بتاريخ 21 كانون الأول (ديسمبر)
2012م.

وليس وفق قانون عامٍّ من قوانين الطبيعة. وقد بُعِثَ الأنبياءُ ﷺ من أجل دفع البشر وحثِّهم على الإيمان؛ وبهذين الأمرين - الدفع والحث - وتدرُّجاً منهما، تُحصَلُ الإمدادات الغيبية الخاصة. فمن توافر له اليقين بالغيب، وعمل بأحكام الشريعة، وألزم نفسه مكارم الأخلاق، وجاء الله بقلب سليم؛ ربط الحقَّ -تعالى- على فؤاده وأمدّه من غيبه؛ بما ينبغي له من توفيقات.

والقرآن الكريم يقول بخصوص النبي ﷺ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ* وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ* وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾⁽¹⁾، وفي سورة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽²⁾؛ وهو نوع من طلب المدد من الغيب.

لكنَّ تحصيل المدد الغيبي، يظهر حيناً، بصورة توافر الشروط والظروف لتحقيق النجاح والتوفيق، وحيناً آخر بصورة إلهامات وتوجيهات. ومع ذلك فإنَّ الألفاظ الغيبية لا تتحقَّق عبثاً؛ ذلك أنَّ الشروط التي ذكرها القرآن الكريم لتحقيق المدد الغيبي هي شروط متصلة بقابليات الإنسان واستعداداته. والآيتان الآتيتان تفصحان عن جدلية تلازم الفيض بالقابلية: في الآية الأولى: ﴿إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾⁽³⁾، إبلاغ عن أنَّ إحرار النصر أتى كان شكله ونوعه، سواء على الذات بالتنبيه والتصويب، أو على العدو بالتمكُّن والغلبة، إنما هو أمرٌ مسبوق بالولاء الكامل للحقِّ؛ وذلك يعني أنَّ علَّة النصر مشروطة بنصرة الله التي تسبق المدد والاستجابة، أمَّا التمهيد لهذه الغاية فهي الأخذ بما مرَّ معنا من مُوجِبَات.

وفي الآية الثانية: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁴⁾ اشتراط العمل والمجاهدة والنية الصادقة التي تسبق هبوط

(1) سورة الضحى، الآيات 6-8.

(2) سورة الفاتحة، الآية 5.

(3) سورة محمد، الآية 7.

(4) سورة العنكبوت، الآية 69.

النور الهادي على أفئدة الطالبين وعقولهم؛ وذلك يفضي بحسب المنهجية القرآنية إلى التأكيد على حقيقتين؛ هما:

الأولى: أن للتاريخ ضوابط وقوانين كلية في غاية الأحكام، وهي لا تقبل الفراغ والعبثية والمصادفة. كما في قوله -تعالى-: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾⁽¹⁾.

الثانية: أن للإنسان باختياره وإرادته الفعل الحاسم في النقلات الحضارية وتحولات التاريخ.

فهاتان الحقيقتان اللتان تجريان مجرى الآيات جميعاً، تتكاملان وتتضافران معاً ولا تنفصلان البتة. فمع تأكيد القرآن على السنة التاريخية غير القابلة للتبديل والتحويل، تبقى إرادة الإنسان على أصلاتها في إحداث التغيير. فهناك تساوق بين القضاء الإلهي المتجلي بالهندسة الكلية للزمن، والإرادة البشرية التي تعرب عن نفسها بالطاعة ضمن دائرة التكليف. والإرادة البشرية سارية في الحركة التاريخية، وتعمل بحرية ضمن هذه القاعدة الكلية، سوى أنها لا تتعدى حدود الحتمية الإلهية، وإلا فسدت وآلت إلى الهلاك.

خامساً: مبدأ تناسب السنن:

يكشف القاص القرآني لنا كيف تعاقبت الأطوار والأمم والحضارات؛ بناءً على التناسب بين سنن الله الكلية، والحرية الممنوحة للإنسان.

وهذه الصلة التداولية قائمة في ما يمكن أن نضعه تحت عنوان «مملكة الضرورة والثبات». وهو ما قصدته الآية لجهة استحالة التبديل والتحويل في السنن التكوينية للخلق، لكن «مملكة الضرورة والثبات» تستبطن الحركة والحرية المفضيتين إلى إحداث التحولات في حياة الأفراد والمجتمعات والأمم. فالقانون الكلي لا يعدم خصوصية التغيير الذي يمارسه الإنسان؛

(1) سورة فاطر، الآية 43.

بوصفه فردًا أو هويّةً حضاريّةً؛ ذلك أنّ حسن خاتمة جماعة ما أو حضارة ما أو سوءهما، هو أمر يتوقّف على إدراك الاتّصال الجوهريّ بين الثابت الإلهيّ والمتحوّل البشريّ أو جهله. فلمّا كان الله خالق كلّ شيء، وشرف الإنسان بالامتياز عن مخلوقاته كلّها، فقد كلّفه صناعة التاريخ؛ جاعلاً له نوراً يستهدي به في صناعته تلك.

والخطاب الإلهيّ يحدّد الإطار المعرفي لحركة الإنسان في الزمان التاريخيّ. وهذا ما بيّنه قوله -تعالى-: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾. والإنسان تبعاً للخطاب الإلهيّ، مُطالب بالتعرّف على محتوى السُنن في ثوابتها وتحوّلاتها، فلو فعل ذلك واستجاب لدعوة الهداية والتعرّف، لوقف على حقيقة التكليف المقرّنة بالحرّيّة. وحينها سيكون له أن يتلقّى ما هو أصيل ومطابق للسُنن الكلّيّة، ثمّ أن يعمل على إنشاء حضارته الإنسانيّة على أصالة الفعل الإلهيّ في الزمن البشريّ.

وإذا كانت المعرفة البشريّة قد أقامت فهم التاريخ وحركته على منازل ومراتب؛ تبعاً لمنهج السببيّة في ولادة الأحداث، فقد احتوت كلّ آية من الآيات على المنازل والمراتب المتّصلة بأسبابها.

وليس هذا إلا ليكشف حقيقة الاتّصال الوجوديّ بين الواقع التاريخيّ ومقاصد الوحي.

ومن أجل ذلك يتّضح لنا كيف تظهر تلك المقاصد في كلّ آية عن طريق البيان والبرهان والتعلّم والتعرّف والتنبيه والتبشير. وهذه المراتب كلّها تجتمع في المقصد الأعلى الذي هو الهداية. وبهذا نستطيع فهم مندرجات التدخّل الإلهيّ في زمن الخلق. وهو تدخّل يقوم على الدعوة إلى فقه الواقع؛ بما هو واقع، ثمّ على ضرورة تغيير هذا الواقع.

(1) سورة النساء، الآية 26.

وقد يكون الوجه الأكثر دلالة والذي لا يغادر منق السنين الكليّة، هو عناية الله الخاصّة بمن تخيّرهم من الناس؛ الأمر الذي يمكن أن نعبّر عنه بالهداية التسديدية، وهي هداية تختصّ بمن اصطنعه الحقّ لنفسه ليقوم بأمر مخصوص لا ينبغي إلا لواحد بعد واحد من الأقلين. وإذ يجري هذا الأمر على نصاب الاختصاص والاختيار، فإنّه لا يجري إلا تبعاً لمشيئة إلهية؛ إمّا ظاهرة بيّنة، وإمّا باطنة مستورة. وفي كلتا المنزلتين سيكون للهداية التسديدية المجعولة لبعض دون بعض، أسبابها الموضوعية. فالدعوة الإلهية للمختارين من أوليائه إلى التغيير التاريخي غير مقصورة على توافر عامل القوّة لدرء الفساد في الأرض، وإنما أيضاً على دعوة الناس إلى مكارم الأخلاق، في سياق إحداث ثورة معرفية تقضّ عالم المفاهيم والأفكار والثقافة التي يحملونها؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾. وما ذاك إلا لأنّ الانتقالات الحضارية من الفساد إلى العمران لا تبلغ غايتها من دون خطب جليل يناسب ما قصدته الآية الكريمة: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾⁽²⁾؛ بما يعني أنّ ثمة تقابلاً شرطياً بين نصر الله للخلق ونصر الخلق لله.

وأما مقتضى هذا التقابل الشرطي، فتحصيل التناسب بين إرادة الفاعل واستعداد القابل. وهو الحال الذي يفلح فيه المكلف الخاصّ الحرّ بتحصيل التسديد من ربه. فلو تعقّل العبد قوانين الزمن الذي هو فيه، وعمل وفقاً لهذه القوانين وأخذ بأحكام الشريعة وكان من المتّقين؛ لقابله الشارع -تعالى- بالاستجابة، وسدّد أعماله، وأيّده بالنصر.

سادساً: مبدأ السببية والتكامل في البيان الإلهي:

وردّ في رواية عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «أبى الله أن يجري الأشياء

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) سورة محمد، الآية 7.

إلا بالأسباب، فجعل لكل شيء سبباً، وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، عرّفه من عرّفه، وجهله من جهله، ذلك رسول الله ﷺ ونحن»⁽¹⁾.

يكشف البيان القرآني عن مبدأ السببية في نظام الخلق، فالله هو الفاعل الحقيقي، والسبب الأصل لكل حركة في العالم، لكنّه -تعالى- وضع قوانين وأنظمة لحركة الحياة. وليس قانون الجاذبية، على سبيل المثال؛ إلا ليتمكن الإنسان من إدراك سبب التوازن في نظام الطبيعة، والسعي إلى توفير الشروط التي تمكنه من التكيف مع الجاذبية وقوانينها الصارمة. ويسري هذا على كل حركة وتحول يجريان في عالم الممكنات، حيث تقوم حياة الكائنات جميعها على العلوية والمعلوية، وعلى الأسباب والمسببات، وكل ذلك تحت قيوميته وفعله -تعالى-؛ كما في قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽²⁾.

فكل ظهور في العالم منسوب في القرآن الكريم إلى المسبب الأول، وكما جعل الله -تعالى- قوانين ثابتة وراسخة في إطار المنظومة الكبرى لعالم التكوين، فقد جعل لحركة الإنسان في الزمان الاجتماعي أسباباً تحكم مسيرته في إطار التكليف، وبالتالي اختياره الحر في ممارسة هذا التكليف: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.

فمقصد هذه الآية، شأن طائفة من آيات أخر، الإشارة إلى سيرورة دورة متكاملة في الزمن، وهي سيرورة يعبرها الإنسان وفق نظام متصل الأطوار من الخالق إلى المخلوق، ومن المخلوق إلى الخالق ضمن جدلية الطاعة والعصيان والنتائج المترتبة عليهما.

(1) المجلسي، محمد: بحار الأنوار، ج1، ص93.

(2) سورة القمر، الآية 49.

(3) سورة التوبة، الآية 105.

وعند هذه الجدلية يفتح أفق جديد من الكلام على وحدة العلاقة بين الوحي والواقع. أما مقتضى فهم هذه الوحدة؛ فهو أن يرى إلى حضور الغيب في الواقع شأنًا واحدًا. وما ذاك إلا لأن ركني الوحدة يعودان إلى مصدر إيجادي واحد، فيؤلفان معًا صراط الله المحيط بعالمي التكوين والتشريع: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾⁽¹⁾، ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾⁽²⁾.

ونجد في المنهج المعرفي القرآني أن إحاطة الصراط بكلا العالمين سوف ينتهي بنا إلى اليقين بوجود طريقين لا يتضادان ولا يتناقضان، بل يتكاملان في ما يماثل «صيغة المثني»؛ وهما الصراط التكويني، والصراط التشريعي. من فضاء هذا المثني الذي يستمد حيواته من أبناء الغيب، سوف تفتح لنا نوافذ التعرف على صلة الله بالعالم وقيوميته عليه.

وتأسيسًا على المأل التكاملي الذي يوفره فضاء «المثني» تستوي الرؤية إلى الكثرة في الوحي الإلهي؛ بوصفها سنة خلقية؛ وذلك بأن فهم المثني يستمد شرعيته المعرفية من سنة الخلق والتكوين القائمة على قانون الزوجية. وهذا القانون بين لا ريب فيه في الخطاب الإلهي، وهو صريح في الآيات المحكمات: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾⁽³⁾، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾⁽⁵⁾، ثم يبين كيف تجمع النفس الواحدة الضدين، ثم كيف تعود إلى مصدرها الأول؛ ليقول -تعالى- واصفًا الخلق وإعادة الخلق على نظام النشأة الواحدة: ﴿مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾⁽⁶⁾.

(1) سورة الأعراف، الآية 54.

(2) سورة طه، الآية 50.

(3) سورة النبأ، الآية 8.

(4) سورة البلد، الآية 10.

(5) سورة الشمس، الآيتان 7 - 8.

(6) سورة لقمان، الآية 28.

والزوجية بوصفها قانوناً خلقياً في البيان القرآني تشكل إحدى أبرز المفاتيح المعرفية لفهم مقاصد الكلام الإلهي. إذ على تدبرها يتوقف إدراك الحكمة من خلق عالم الكثرة وصلته بعالم الوحدة. ولنا في هذا المقام أن نتوجه بعناية خاصة إلى حرف «الكاف» المتصل بالنفس الواحدة؛ فقوله تعالى: (كنفس واحدة)؛ إنما ليبيّن لطفه بالنوع الإنساني، لجهة أن كثرته في خلقه وحياته ومماته ثم بعثه، عائدة إلى جوهر واحد. وما حرف «الكاف» إلا لتمييز الهويات المتكثرة بعضها من بعض، ومن دون أن تنفصل عن مصدرها الواحد. وعليه، فالمثنى القرآني، إذن، هو سرُّ اتصال الكثرة بالوحدة، وهو الذي يجعلها آمنة من التشطي والعدم، ومحفوظة بالعناية والرحمانية. ولذا فهي تناظر متكافئ في أصل الجعل والتكوين مع لحاظ وجه التمايز في الكثرة؛ وفق نظام التدافع والخلق المتجدد.

سابعاً: الإحياء الحضاري بوصفه قانوناً إلهياً:

على خلاف ما ذهب إليه المسعى الفلسفي في الغرب، فإن فقه المثنى المنبني على نظام الزوجية في القرآن الكريم يفتح على إمكان اجتياز الإشكالية العظمى الناجمة عن التعقيدات التي ينطوي عليها عالم الكثرة؛ ذلك أن الخلق الإلهي؛ وفقاً لنظام الزوجية، هو فعل متصل بالفاعل وقيوميته على ذلك الفعل، ولأنه كذلك؛ فهو مغمور بالأسماء والصفات المقدسة ومؤيد بها. فالزوجية خلق موصول بالعدل واللطف؛ فبالعدل: {لا ترى في خلق الرحمن من تفاوت}، وباللطف: {ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى}، فبهاتين الصفتين الإلهيتين يستوي الزوجان على نشأة التناسب التكويني، ثم يمضيا بالهداية.

وهنا نصل إلى سنة الاستخلاف، فهو حاصل التناسب بين مسعى الإنسان لإنجاز هجرته الحضارية ومقررات القانون الإلهي. والله {الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى} إنما كان عطاؤه هبة ولطفاً وأمرًا. لكن ليس لأي

كان - كما مرَّ معنا - فلن يتلقَّاه أو يقترب منه مَنْ لم يكن من المطيعين المصدِّقين...

إنَّ علة الاستخلاف، الطاعة والاستحقاق. وكلاهما يفضيان إلى استخلاف الذين استضعفوا في الأرض، وكان لهم استحقاق الدخول في «دورة الملك». أولئك الذين ارتكنوا في المنطقة الوسطى من الأمة الوسط، وأخذوا بقاعدة الاعتدال، وقالوا قولهم المعروف: لا إفراط ولا تفريط بل هو أمر بين أمرين.

فالاستخلاف الحضاري القرآني هو حاكمية رحمانية تتجاوز الحصريّة القوميّة لتنتشر في فضاء العالمين؛ وذلك صريح في مجمل الخطاب الإلهي للنبي؛ بوصفه مرسلًا رحمة للعالمين. كما في دعوته -تعالى- نبيّه إلى إعلان بيانه العالمي بقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾.

ولئن كان الاستخلاف الحضاري القرآني يعطي الأصالة للحاكمية البشرية؛ فهي أصالة مفتقرة إلى مصدرها الأوّل، لكنّها موصولة به بعروة وثقى. فإنَّ أصالة الحاكمية البشرية هي أصالة مستمدّة من أصالة الوحي، وبه تبقى على حيويّتها وديمومتها، فلا يطاولها فساد، وبمعزل عنه تصير مصير بيت العنكبوت. فإنّه بقدر ما يبدو شديد الاتقان، هو في حقيقته شديد الوهن. والآية الكريمة في سورة العنكبوت ترسم صورة كلّ ظاهرة حضارية أنفكت عن الوحي فأل أمرها إلى التصدّع والزوال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

من هذه الآية يمكن لنا أن نهتدي إلى نظرية معرفة قرآنية تؤسّس لفهم المسار المنطقي لصعود الحضارات البشرية المتعاقبة أو سقوطها.

(1) سورة الأعراف، الآية 158.

(2) سورة العنكبوت، الآية 41.

إذن، فالقرآن العظيم لا يَهَبُ نفسه إلا لقارئيه المتدبرين، والقارئ الذي يستطيع أن يأخذ منه بعض مكوناته هو الذي أخذ بقراءة منهجية تجمع إلى التدبر والتأمل والتذكر، الفهم والفقه واللغة والأثر. وتلكم على الجملة، وسائط لفهم الآيات، من أجل قراءة الكون المفتوح الذي يشكل وسيلة أخرى من وسائل الفهم والإدراك. فالقراءتان متضافتان متلازمتان: قراءة القرآن المسطور قراءة تحليلية متدبرة، وقراءة الكون المنشور قراءة آفاقية تدرس وتختبر وتتأمل. وهكذا فإن أعمال القراءتين معاً، والجمع بينهما بمنهجية كونية، والانطلاق منهما مع الإفادة من سائر الوسائل تجعل من هذه القراءة المتكاملة، الوسيلة الدائمة المتجددة لتحقيق الغاية من الخلق، وبناء الحياة الطيبة في الحياة الدنيا والآخرة. وتلقاء ذلك، فإن تعطيل أي من القراءتين، أو تجاوزهما، أو الإخلال بالتوازن بينهما، يعني الإعراض عن ذكر الله تعالى⁽¹⁾؛ ذلك أن الغيب والشهادة يؤلفان معاً وحدة الذكر والاتصال بالحق، وأي انزياح عن أي منهما، يعني الانزياح عن الصراط المستقيم؛ بوصفه كنه الهداية الإلهية الذي لا يقبل الانفصال ولا التثنية ولا التكثر. وهو ما يحذر منه -تعالى- بقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾⁽²⁾.

وما حال المعرض إلا كذاك الموجل في سبيل بلا هاد يهديه ولا معرفة يهتدي بها. فالعامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فلا يزيده بعده عن الطريق إلا بعداً عن حاجته. والعامل بالعلم هو كالسائر على الطريق الواضح. فلينظر ناظر أسائر هو أم راجع. كما يقول الإمام عليؑ في نهج البلاغة. أو كما جاء في الحديث الشريف⁽³⁾: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغَلُوا فِيهِ بَرْقِقًا، وَلَا تَبْغُضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ رَبِّكَ، فَإِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضًا

(1) انظر: حاج حمد، محمد أبو القاسم: منهجية القرآن المعرفية، بيروت، دار الهادي، 2003م، مقدمة

الدكتور طه جابر العلواني، ص19.

(2) سورة طه، الآية 124.

(3) المازندراني، محمد صالح: شرح أصول الكافي، ج1، ص272.

قطع ولا ظهراً أبقى»⁽¹⁾. والمنبت هو نفسه الذي قطع ما أمر الله به أن يوصل، فكانت عاقبته الخيبة والخسران.

ولئن كان هذا هو شأن المنبت الذي تحدث عنه النبي الأعظم ﷺ، فذلك ما وجدنا تذكيراً به في القصص القرآني: في قصة عاد وثمود وقوم تبع؛ بوصفها أطواراً حضارية، وكما في قصص فرعون ونمرود؛ بوصفهم طغاة فسقوا عن أمر الله، فأل بهم فسقهم إلى الهلاك المحتوم.

إن منهجية الجمع بين القراءتين من منطلق كونها طريقة نظر، يمكن أن تؤدّي غرضها في فهم القصد القرآني، ولا سيما لجهة ما يتعلّق منها بدورة الاستخلاف، ثم الاستبدال بعد الاستخلاف، وكل ذلك انطلاقاً من مبدأ السببية؛ بوصفها قانوناً ناظماً لتاريخ الحضارات. ولذا فإن المنهج الجمعي يعتمد على الربط بين القرآن؛ بوصفه محتوى الوعي المعادل للوجود الكوني وحركته، وبين ما يتمظهر به هذا الوجود من تشيؤ. فكلاهما - القرآن والوجود المتشيئ (عالم المخلوقات والكائنات) - يكمل الآخر في الكشف عن دلالات الوجود وقوانينه، حيث يتجلّى القرآن بمقولاته، والطبيعة بحركتها⁽²⁾.

والقاعدة التي تحكم المنهج الجمعي هي أن القراءتين تستمدان شرعيتهما المنهجية من القرآن والكون. فالقرآن يعطي ما هو موجود في الكون، والكون يعطي ما هو موجود في القرآن: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾⁽³⁾.

ثامناً: سنة الاستبدال الحضاري:

مبدأ التناسب بين سنة التكوين وسنة التشريع هي إحدى أظهر مكوّنات نظرية المعرفة في القرآن الكريم. وإذا كان هذا المكوّن المعرفي

(1) المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج68، ص218.

(2) انظر: حاج محمد، منهجية القرآن المعرفية، م.س، ص178.

(3) سورة الحجر، الآية 87.

ينزل منزلة البديهيّات الكلّية في أسباب النزول، كما يشكّل العروة الوثقى بين الوحي والنبى ﷺ.. فإنه الحجّة البالغة على وحدة الغيب والحضور؛ ذلك أنّ مقصود الشرائع كلّها - كما يشير أهل الحكمة - هو تعريف عمارة منازل الطريق إلى الله وكيفية التأهب للزاد والاستعداد بإعداد السلاح الذي يدفع به سراق المنازل وقطاعها⁽¹⁾.

وعلى نحو ما تقصده الآيات، سنرى كيف يُربط استبدال الأمم والحضارات بسواها؛ بسبب من فسادها أو تثاقلها، أو إعراضها عن العمل بما تفترضه شروط تجددّها. وذلك واضح في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽²⁾.

وكذلك سنرى في آية ثانية كيف يُربط سبب الإهلاك بالظلم؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾⁽³⁾، وقوله -سبحانه-: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾.

فصيرورة ما تختزنه هذه الآيات من دلالات وتنبهات واضحة في تظهير السببية. وإذا أخذ الإنسان لقوانين التشيؤ العلميّ الوظيفيّ بمنهجية معرفية وضعيّة، مادّية أو انتقائيّة، وهي قوانين كاملة وليست (نسبية) كما ذكرنا، فإنه يوظف هذه القوانين خارج منطق مبادئها الغائيّة، ويتخذها أرضية لعلوّ الحضاريّ وطغيانه في الأرض. ويجري ذلك أيضاً بما يعاكس أخلاقيّة هذه القوانين الطبيعية نفسها، فيحلّ الصراع والتضادّ والطغيان، ثمّ التدمير الذاتيّ للعلوّ الحضاريّ؛ بحكم التناقض الكامن في أصل تكوينه؛ أي ما بين منهجية الخلق ومنهجية الفكر الوضعيّ ونسقه الحضاريّ.

(1) انظر: الشيرازي، صدر الدين: المبدأ والمعاد، ط1، بيروت، دار الهادي، 2000م، ص642.

(2) سورة التوبة، الآية 39.

(3) سورة القصص، الآية 59.

(4) سورة هود، الآية 117.

فثمة مستويات متعددة ومتراكبة لفهم علاقة الغيب بالواقع، فالتأليف بين القراءتين هو صعود من الواقع إلى الغيب، والدمج بين القراءتين هو تنزل من الغيب إلى الواقع، والتوحيد بين القراءتين هو توسُّط بين الغيب والواقع. فالتأليف بينهما يفضي إلى انفتاح نفسي وعقلي على (عالم المشيئة المباركة) التي قضى الله بها الكون وحركته ومعطياته، وأمَّا التوحيد فمؤداه انفتاح عقلي ونفسي على (عالم الإرادة المقدسة) المتبدية في العلاقات الاقترانية زماناً ومكاناً في حركة الوجود، والدمج انفتاح عقلي ونفسي على (عالم الأمر المنزه)⁽¹⁾.

وخلاصة هذه المنهجية في القراءة المركبة، تُقرأ؛ كما يقرر أصحابها، على وجهين:

الوجه الأول: أن التأليف بين القراءتين، يعني التأليف بين مظاهر (الخلق) وظواهر الحركة التي (يجعلها) الله في هذه الظاهرة، لتعطي الوجود معنى (إنسانياً) على قاعدة مفهوم (التسخير)؛ بحيث يصبح الكون كله (بيتاً) للإنسان، وكل ما فيه للإنسان، حيث ينتمي الكون للإنسان، ويشعر الإنسان بالانتماء للكون وفق منهجية الحق في الخلق: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾. فالكون مقصده الإنسان، ليكون بيتاً له، وقوانين علوم التشيؤ الوظيفي هي لسيطرة الإنسان على محتويات بيته وموجوداته؛ وفق غائية الحق.

الوجه الثاني: أن حصيلة التوحيد بين القراءتين جمع لقرائن الزمان والمكان. فلا مصادفات في اقتران الأحداث ببعضها، ولا في جريان الصيرورة وانسيابها عبر متغيرات الزمان والمكان. فليس صدفة (على سبيل المثال لا الحصر) أن يولد موسى في زمان ومكان محددين، وأن يُقذَف في تابوت

(1) انظر: حاج محمد، منهجية القرآن المعرفية، م.س، ص 189.

(2) سورة البقرة، الآية 29.

لا يغرقه الماء، وأن يقتل مصرياً وقد أراد وكزه فقط، ثم ليس صدفة أن يهرب إلى أرض مدين، وأن يلتقي ببنتين تذودان عن نفسيهما بوجه الرعاء وأبوهما شيخ كبير، أخيراً وليس آخرًا، أن يأتي في زمان ومكان محددين ليرى شجرة متأججة بالنار، ليخاطبه الله - سبحانه - عندها قائلاً له: ﴿ثم جئت على قدر يا موسى﴾؛ نافيًا كل صدفة في حركة الإنسان والوجود⁽¹⁾.

تاسعًا: فلسفة التاريخ والوعد الإلهي:

تقدم الكلام في أن فقه التزامن بين الغيب والواقع؛ كما تبينه الآيات، هو أحد أهم المراكز المنهجية في فهم الثابت والمتغير والوقوف على الحدود الفاصلة بينهما. والقرآن الكريم الذي أنزله الحق - تعالى - ليشكل محور التوسط والوصل بين الله والخلق، هو حقيقة واقعية سارية وهادية في أي شأن من شؤون الإنسان: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽²⁾.

ففي هذه الآية تأكيد على الهداية بشرط قابلية القابل وعزمه على التماهي، وشرائطها ظاهرة وباطنة. وإذ يتبع المهتدي الرضوان (أي الصراط) يعطيه السلام في الأرض ويخرجه من عالم الشرور والطغيان والظلم إلى عالم الخلاص والعدل الإلهي. وهذه الآية تتصل وتتكامل مع آيات الوعد الإلهي بإحياء الحضارات بعد موتها وتهالكها، كما في قوله - تعالى - في آية التورث: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾⁽³⁾.

فهذه الآية تشير بعمق إلى المآل الذي يمضي إليه تاريخ الشر، فتدخل الإرادة الإلهية لتؤيد المصطفين من العباد بنصرها، وتجعلهم ورثة العالم وساداته.

(1) انظر: حاج محمد، منهجية القرآن المعرفية، م.س، ص 191.

(2) سورة المائدة، الآية 16.

(3) سورة القصص، الآية 5.

وعلى صراط التناسب بين الاعتناء الإلهي القائم على الاستخلاف والاستبدال والتوريث تتهيأ الأسباب المؤدية إلى ظهور التاريخ على نشأة أخرى. وعلى الصراط القرآني نفسه سيكون للمدرسة العرفانية المنفسح الإيماني والمعرفي الذي يؤسس عليه الفعل الحضاري المستأنف. هي مدرسة تؤمن بأن البحث في سنن التاريخ أمر مرتبط ارتباطاً عضوياً بكتاب الله الهادي إلى الصراط. وسنلاحظ بما لا يدع مجالاً للريب أن التأسيس الحي لمشروع الدولة العالمية العادلة قائم على الأخذ بالأسباب؛ من أجل الوصول إلى التغيير المنشود.

وإذا كان الجانب العملي والتطبيقي متعلق بإرادة البشر وعزمهم، فإن كتاب الله الهادي هو الذي يضيء سبيلهم ويخرجهم من الظلمات إلى النور. وبذلك يستطيع الآخذون بالهداية القرآنية أن يستلهموا منها التدبيرات التي تمكّنهم من تسيير شؤونهم في كلّ ميدان من ميادين نشاطهم الاجتماعي وحركتهم الحضارية.

ثم إن التلازم بين الغيب والشهادة، وبين حقيقة الشريعة وحسن تدبير الاجتماع البشري، هو تلازم مساوق للتغيير الحضاري من وجهين متكاملين: إلهي، وبشري:

الوجه الإلهي: وهو ما تدعو إليه الشريعة من وجوب إلتزام الأحكام الإلهية الكلية؛ لكي يفلح الناس في إصلاح ذات بينهم. وهذا وجه يمثل شريعة الله - سبحانه وتعالى- التي نزلت على النبي الأكرم محمد ﷺ وتحدي بنفس نزولها عليه كل سنن التاريخ المادية؛ بحكم كون هذه الشريعة أكبر وأعظم من البيئة التي حلت فيها؛ ذلك أن التحدي النبوي الخلاق للسنن المادية التاريخية ليس إلا من قبيل العزم على تبليغ الوحي، على الرغم من الحروب التي شنت عليه؛ من كفار قريش ومشركيها.

أما الوجه البشري: فتستظهر سماته وفقاً لثوابت الخطة الإلهية ومقاصدها من البعثة النبوية، وديمومتها في الزمان البشري.

هذان الوجهان يتصلان بعمق بالقصد الإلهي من الخلق الآدمي والغاية من حضور الإنسان في التاريخ. لكنّ مآلهما بحسب القضاء القرآني هو إنجاز الخلاص الأعظم، حيث تمتلئ الأرض عدلاً وقسطاً، بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً. فلو بنينا تعريف هذا المآل على المنطق الذي يحكم نظرية المعرفة التاريخية؛ لوجدنا أنّ الاعتقاد بخلاص العالم إنّما يصدر عن إيمان راسخ بأنّ الدولة العادلة هي على التعيين تلك التي يحققها صاحب الزمان ﷺ؛ ذلك أنّها الحتم المقضي الذي يشكّل ذروة اللقاء المعدّ بعناية خاصّة بين السنن الإلهية وقوانين التاريخ. أمّا ما ينبغي أن يفعله المؤمنون فهو التمهيد بالقول والعمل لظهور محيي الدين وحامل راية الحقيقة المحمدية في مستقبل البشرية الآتي.

ولهذه الحتمية التاريخية بعدان: بعدٌ غيبيّ، وبعدٌ حضوريّ؛ وهو ما دلّت عليه آيات الكتاب العزيز في هذا المورد:

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾⁽¹⁾.
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾⁽²⁾.

ولعلّ أوذل ما نلاحظه من الآيات الكريمة التي أوردناه في هذا السياق، هي التأكيد على الأجل المحتوم في حركة التاريخ. وهو تأكيد يُظهرُ الارتباط الحميم بين أمر الله -تعالى- ومسار الحياة الإنسانية، كما يكشف عن القيومية الإلهية على كلّ شأن من شؤون عالم الخلق، بأنّ لهذا العالم بداية؛ مثلما له بالضرورة نهايته المحتومة.

(1) سورة الأعراف، الآية 34.

(2) سورة الحج، الآيتان 4-5.

خاتمة:

لقد أضأنا في هذه الدراسة على قضية معرفية هي في غاية الأهمية، عينا بها التلازم الذي تثبته المرجعية القرآنية بين فقه العلم بالله، وفقه العمل بمقاصد الكلام الإلهي في عالم الخلق. وهو ما تشهد عليه حركة الوحي على امتداد تاريخ النبوات والرسالات؛ وصولاً إلى النبوة الخاتمة. والولاية الخاتمة تقوم على النشأة نفسها؛ أي أنها استمرار للتدخل الإلهي الرحماني في عالم الشهادة. فإذا خُتمت النبوات والولايات، عادت إلى أولها؛ ذلك أن جميع الموجودات متحركة إلى الحق الأول، وهو غاية كل شيء ونهاية كل موجود. ومن أجل ذلك قيل: «النهايات هي الرجوع إلى البدايات».

ولما كان التوجه إلى مبدأ الوجود والسير إليه هو أمر فطري لكل موجود، فالولاية الخاتمة هي الحركة اليقظة العارفة بنفسها، وبما ينبغي لها أن تفعل. ولهذا رضيت بالتكليف، وهو الهجرة إلى الله بالله، والاعتناء بأمر الخلق وقيادتهم بالبين والترشيد والكلمة السواء إلى المبدأ الأول. وبصد الماهية التديريّة للولاية يقرّ العرفاء على نحو الإجماع أن الولاية هي تظهير مستأنف لباطن النبوة. وبهذا التظهير تكتمل الهندسة المعرفية التي تترجم الوصل الوطيد بين حلقتي الحضور الإلهي في الزمن البشري. ولئن كان الاستئناف لغة واصطلاحاً، يدل على حركة بعد توقف، فهو في جدلية العلاقة بين النبوة والولاية يتخذ معناه الخاص، ليشير إلى التواصل الباطني الذي لا ينفك برهة عن الفعل. فمثل هذا التواصل كمثل حركة في الجوهر تنتظر من يدفعها إلى الظهور لتقوم بمهمة توصيل معارف الوحي ومقاصد الشريعة إلى الأفهام على امتداد الأزمنة المتعاقبة. ولما ذهب أكابر الصوفية إلى التأسيس على هذه الحقيقة، كانوا على يقين لا شبهة فيه، من أن حقيقة الإيمان بالتوحيد يعادل الإقرار بالولاية، وأن التوحيد والولاية أمران لا ينفصلان، وأن الولاية هي الدليل على تجلي

الأسماء والصفات والأفعال الإلهية في كل طور من أطوار التوحيد⁽¹⁾.
وتبعاً لما ذُكر تكون الولاية عنصراً ذاتياً من عناصر ختم النبوة. فالولي هو خليفة النبي، ومبين الشريعة من بعده، وهو الذي يتولى صيرورة الدين الخاتم بعد ارتحال نبيه إلى غاياته ومقاصده. بل إنه يؤكد بتبنيهِ لأحكام الدين، استمرار الصلة بعالم الغيب في عهد انقضاء النبوة. ولأجل ذلك تحظى الوراثة النبوية التي للولي الخاتم بدور حلقة الوصل بين الحق والخلق، ولذا فمن الضروري أن تدخل مهمته مقام الخاتمية؛ من حيث تفرعها إلى ثلاثة أركان:

- ركن القيادة: مثل ما أن النبي يتولى الإمساك بزمام الأمور وقيادة الأمة في حياته، فإن الولي يخلفه في تحمل أعباء ذلك كله؛ إما ظاهراً، وإما باطناً.

- ركن التبيين: النبي مُتلقٌ للوحي، ومبلغٌ للرسالة ومفسرٌ لها في آن واحد؛ ومع ختم النبوة ينقطع التبليغ الوحياني. فالولي إثر انقطاع التبليغ هو من يتولى مهمة تفسير الوحي وتبيينه، فيعمل باعتباره الشخص الذي يمتلك علماً ربانياً على تلبية متطلبات الإنسانية، من خلال تبيينه لأحكام الدين.
- ركن الولاية: الولي العارف الكامل الذي نال باللمح الباطني الذاتي إجازة الخاتمية، وبلغ من العلم الإلهي قدر سعته وهمته واستعداده، وبات يملك نحواً من الولاية على القلوب والنفوس والأشياء، هو الدليل على عدم انقطاع اتصال الإنسان بعالم الغيب بعد النبي ﷺ.

والتأسيس الرحماني للولي بعامة، والولي الخاتم بصفة مخصوصة، حاضر بالمجمل في الخطاب الإلهي: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾⁽²⁾. وفي التفسير أن الولاية هي لله بالأصالة، وللرسول وللمؤمنين بالتبع. فيكون التقدير: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ

(1) انظر: الكاتب نفسه: الفقيه الأعلى - واحدية الشرع والكشف في مهمة العارف الخاتم -، بيروت، دار المعارف الحكيمية، 2015م، ص26.

(2) سورة المائدة، الآية 54.

وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا؛ ليكون في الكلام أصل وتبع. ولا يخفى على المتأمل أن المآل واحد⁽¹⁾.

ولما كانت الولاية واحدة ذات مراتب؛ وفقاً لمبدأ الترتاب الطولي القرآني، فلسوف تكتسب منازلها المتعددة صفة الأصالة المُفاضة عليها من لدن الولي الأعظم تعالى. وتبعاً للإخبار الإلهي في ما جاءت به آية الولاية، سنكون أمام هرم وجودي يتوقف على فهمه وإدراك معانيه، عرفان جميل صنع الله ولطفه بخلقه. من هذا النحو تتمظهر منازل الولاية على ثلاث مراتب وجودية: هي: ولاية الله - ولاية النبي - ولاية الولي.

ولما كان الولي الخاتم قد بلغ بإيمانه وعلمه وعمله واحدية الفقه الأعلى، وهو منزل الجمع بين الشريعة والحقيقة والطريقة، فإن له بعد تحقّقه في مقام القرب، أن يعود ثانية إلى الناس ليجود عليهم ممّا أوتي من علم الحقّ وأوامره ونواهيه. فالولي الخاتم في معراجة النزولي من الحقّ إلى الخلق سيكون له قسطه المفترض من أمر الله. وما ذاك إلا لأنه بات في الحضرة المقدّسة بما يفترضه التكليف عليه من العمل بمقتضيات العدل الإلهي في عالم الخلق. فالعدل في الخلق هو الميزان الحقيقي الذي لا يتحقّق به؛ إلا الإنسان الكامل؛ وبخاصّة الإنسان الكامل الختمي، ومن معه من الأصفياء والورثة. وهؤلاء على الجملة هم الراشدون المؤيّدون بعناية الحقّ، وهم ملاك معرفة الآراء الصائبة والأقوال السديدة، والأفعال الجميلة، ولهم مقام أحديّة الجمع والفرق التي هي ظلّ الوحدة الحقيقيّة المشتملة على علم الشريعة والطريقة والحقيقة. ولذا قيل فيهم إنهم ميزان الأعمال والعدالة الواقعية والكمال المطلق في الحدوث والقَدَم، وذلك لأنهم تَبَوَّأوا مقاعد الصدق في عالمي الغيب والحضور⁽²⁾.

(1) انظر: الألوسي، شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2008م، ج6، ص149.

(2) انظر: الكاتب نفسه، الفقيه الأعلى - واحدية الشرع والكشف في مهمّة العارف الخاتم - م.س، ص124.

ولئن كانت النهايات في حقيقتها هي الرجوع إلى البدايات؛ كما تقدّم، فإنّ مهمّة الولي الخاتم الجزئيّ - موصولة بالمهمّة العظمى للخاتم المطلق وممهّدة لها - هي العودة بحصائد عمله إلى حضرة الوليّ الأعظم تعالى. ولأنّ الولاية قرب من الحقّ وقرب من الخلق في الآن عينه، فقد حقّ أن يُنظر إليها بوصفها جامعة الفقه الأعلى، وهو نظير فقه الرجاء الذي يرسم للناس سبيل خلاصهم من عتمة الجاهليّة.